III. المستفيدون من المحاسبة :

- جميع المستويات الإدارية المختلفة داخل المؤسسة التي أعدت التقارير المالية،مثل حاجة المؤسسة لسيولة وتحديد التوزيعات على المستخدمين ورسم السياسات المستقبلية .
- أصحاب أو ملاك المؤسسة: حيث يحتاج الملاك المعلومات المحاسبية للتعرف على مدى نجاح أعمالهم وقياس كفاءة الإدارة .
- المستثمرون المحتملون :المستثمرون المتوقعون الذين يفكرون في استثمار أموالهم في المؤسسة .
- المقرضون و موردو المؤسسة:تساعد المحاسبة مقرضي وموردي المؤسسة في تحليل الوضع المالي للمؤسسة وعند إذ يمكنهم ذلك من اتخاذ قرارات تتعلق بإمكانية الإقراض للمشروع أو زيادته أو خفضه أو إيقافه بالاستفادة من تلك البيانات المحاسبية.
- الأجهزة الحكومية : تحتاج إلى المعلومات المحاسبية المتعلقة بنشاط المؤسسة وذلك لأغراض عديدة مثل التخطيط الاقتصادي وفرض الضرائب.
- العملاء أو زبائن المؤسسة: تفيد المعلومات الحسابية عملاء المؤسسة في إمكانية استمرارهم في التعامل معها وتزويدهم بما يحتاجون من البضائع .
- العاملون :ينصب اهتمام العاملين في المؤسسة على استمرار هم في وظائفهم ومستوى أجورهم ولن يتحقق ذلك إلا في مؤسسة ناجحة .
- الرأي العام :وهم الخبراء والباحثون والمستشارون فالمعلومات المحاسبية مهمة لأغراضهم .

يمكن اعتبار المحاسبة كنظام معلومات يحول أحداث اقتصادية تؤثر على الذمة المالية للمؤسسة إلى معلومات مالية تعتمد كأساس لاتخاذ القرارات الاقتصادية من طرف مستعملي هذه المعلومات من خلال تسجيل وتبويب وتنظيم وتلخيص العمليات المالية وذلك حسب قواعد وخطوات مستمدة من المبادئ والفروض المحاسبية

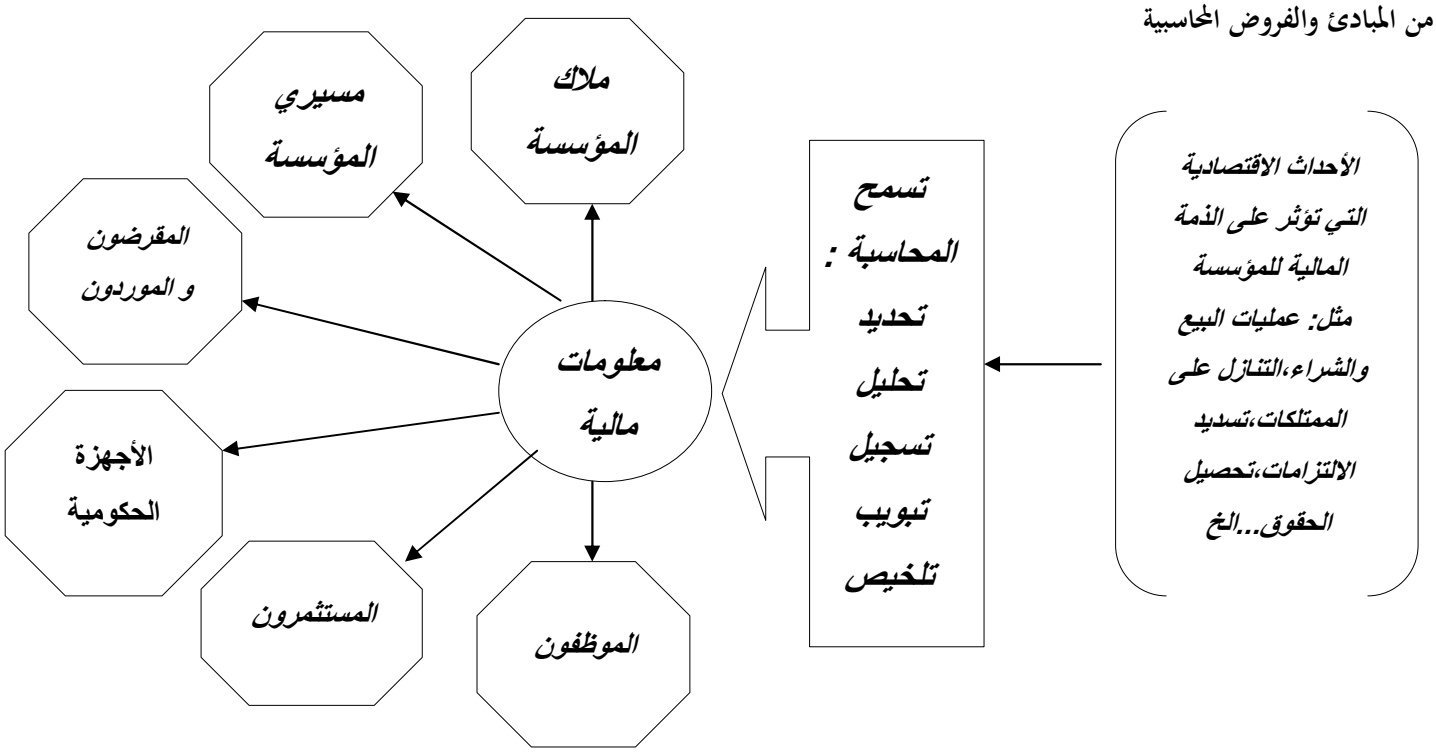

IV. فروع المحاسبة:

أخذ المحاسبون في تقسيم المحاسبة إلى فروع متخصصة يعالج كل فرع منها منحى معينا، وقد نشأ هذا التقسيم نتيجة التطور الاقتصادي وتشعب العمل المحاسبي في ميادين مختلفة، ومن فروع المحاسبة ما يأتي:

- المحاسبة التحليلية Comptabilité Analytique: يطلق عليها محاسبة التكاليف أو كذلك محاسبة الاستغلال و تهتم بتحديد سعر تكلفة[المنتج أو السلعة أو القسم أو المنطقة الجغرافية..الخ] وحسابها ومراقبتها بحيث يتم تزويد الإدارة بها لاتخاذ القرارات المناسبة.
- المحاسبة التقديرية la comptabilité prévisionnel : تعد المحاسبة التقديرية امتدادا للمحاسبة التحليلية أي تعني اعتماد محاسبة تحليلية بقيم تقديرية للزمن القادم، حيث أنها تعتمد على تقدير ما سوف يحدث في الفترات المستقبلية(تقدير الإيرادات والمصاريف) و منه تقارن التقديرات بما أنجز فعلا و تستخرج الفرق ثم تقوم بتحليل أسباب الفروق ثم اتخاذ القرار المناسب.
- المحاسبة العامة La Comptabilité Générale: و تسمى أيضا بالمحاسبة المالية أو المحاسبة المعمقة،

- المحاسبة العمومية La Comptabilité Publique: هي تلك المحاسبة الموجهة خصيصا لخدمة أغراض المؤسسات غير الاقتصادية، أي المؤسسات ذات الطابع الإداري، و التي تعود في وصايتها إلى الدولة أو هيئتها القاعدية (البلدية، الولاية،الوزارة..) وتقوم على تسيير الإيرادات الموفرة من طرف الدولة في أوجه إنفاق محددة،

التدقيق المحاسبي l'audit comptable: يهتم هذا الفرع بالتحقق من صحة الإجراءات المحاسبية والبيانات والتأكد من أن القوائم المالية التي تعد في نهاية الفترة تعبر عن الوضع المالي الصحيح للمؤسسة عن طريق فحص عينات اخذ، يوجد فرعان أساسيان : التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

- المحاسبة الوطنية la comptabilité nationale: هي طريقة لعرض الوقائع و الأوضاع الاقتصادية و أيضا العلاقات القائمة بين مختلف العناصر التي تلعب دورا اقتصاديا على الصعيد الوطني، بحيث أنها تعطي صورة كمية على الواقع الاقتصادي الوطني و تساعد في الرقابة على صرف أموال الدولة، و تخدم أغراض التخطيط بتسجيل عمليات تحصيل و صرف الموارد الحكومية،(1).

V. المصطلحات الأساسية في المحاسبة:

للإحاطة بشكل مبسط بأهم المصطلحات المحاسبية نقترح مثال بسيط ونحاول من خلاله عرض بعض المصطلحات المحاسبية

مثال 01 : قام أحد المستثمرين بدراسة فكرة إنشاء مشرع تجاري متمثل في شراء وإعادة بيع لملابس الأطفال، فتبين من خلال هذه الدراسة أن التكلفة الإجمالية لإنشاء هذا المشروع يتطلب موارد بـ (1 مليون دج) ،التي ستستعمل أو تستخدم كالتالي : (المبالغ ×1000)

شراء محل تجار بـ 300دج،و تجهيزات للمحل بـ 200دج،وشراء بضائع متمثلة في ملابس أطفال بـ 400دج لغرض بيعها وتحقيق ربح، والاحتفاظ بمبلغ نقدي قدره 100دج لتغطية النفقات اليومية مثل : مصاريف الكهرباء والغاز ،الهاتف،الماء،..الخ، ولكن لسوء حظ هذا المستثمر انه لا يتوفر إلا على مبلغ 670دج فلجأ إلى البنك و اقترض المبلغ الباقي أي 330دج نصفه قرض قصير المدى واجب التسديد قبل سنة و الباقي كقرض طويل المدى.

يمكن أن نقوم بإعادة تنظيم وتبويب المعطيات السابقة الخاصة بإنشاء المشروع حسب الجدول التالي : *الشكل 01*

الاستخدامات أ, استعمالات الموارد ،أو موجودات المشروع		الموارد، أو مصادر تمويل المشروع -	
محل تجاري.....	300دج	راس المال	670دج
تجهيزات.....	200دج	قرض من البنك.....	330دج
ملابس	400دج		
سيولة نقدية.....	100دج		
المجموع	1000دج	المجموع	1000دج

- المبلغ الذي قدمه المستثمر 670دج = تعتبر كرأس مال – capital
- القرض المقدم من طرف البنك 330دج = يعتبر دين على المستثمر ⟸ ديون – Dettes
- يعتبر مجموع قيم راس المال و القرض (670+330) كموارد أو مصادر تمويل هذا المشروع ومحاسبيا تسمى"خصوم " المشروعPASSIF

- يعتبر المحل التجاري والتجهيزات ،والبضاعة، والسيولة النقدية (300+200+400+100)كاستعمالات للموارد السابقة أو استخدامات أي أنها موجدات المشروع أو ممتلكات وتسمى محاسبيا " أصول" المشروع،ACTIF
- يعتبر كل من المحل التجاري أو التجهيزات التي اشترتها المؤسسة من المقتنيات بغرض ممارسة نشاطها و ليس بغرض بيعها، و مدة استعمالها تفوق السنة ، محاسبيا تصنف ضمن "التثبيتات - Immobilisations " وتسمى أيضا الأصول غير الجارية، أو الأصول الثابتة،
- تصنف السلع (البضائع)أي الملابس المشتراة بهدف استخدمها أي بيعها في هذه الحالة خلال السنة المالية ضمن "المخزونات - Stocks "
- أما السيولة النقدية - Liquidités إضافة إلى حقوق المؤسسة على الغير الناتجة عن نشاطها أي الناتجة عن بيعها للبضائع على الحساب لزبائنها (البيع بالاجل) و المخزنات ، يطلق عليها بصفة عامة محاسبيا الأصول الجارية أو الأصول المتداولة- Actifs Courants ،
- يطلق محاسبيا على الديون الطويلة و متوسطة الأجل (التي تتجاوز مدة استحقاقها سنة) :الخصوم غير الجارية أو الخصوم غير المتداولة...،

[1]. الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية – فتح الله ولعلو – دار الحداثة 1982 ص 449.

- يطلق محاسبيا على الديون قصيرة الأجل(التي مدة استحقاقها أقل من سنة) :الخصوم الجارية أو الخصوم المتداولة- Passif Courant ،

بإعادة تشكيل الشكل 01 باستعمال المصطلحات المحاسبية المشار إليها سابقا نحصل على (الشكل 02) :

الميزانية – Le Bilan

الأصول ACTIF		الخصوم PASSIF	
اسم الحساب أو الصنف	المبلغ	اسم الحساب أو الصنف	المبلغ
الأصول غير الجارية		**رأس المال**	670
التثبيتات		**الخصوم غير الجارية**	
مباني	300	ديون ط و م الأجل	165
تجهيزات	200		
الأصول الجارية		**الخصوم الجارية**	
المخزونات		ديون قصيرة الأجل	165
البضاعة	400		
الصندوق	100		
مجموع الأصول	1000	مجموع الخصوم	1000

الشكل 02

- إن إعادة تبويب معطيات المثال رقم01 باستعمال المصطلحات المحاسبية -شكل 02 - يعطي ميزانية المشروع (المؤسسة) – BILAN - بشكل مبسط، ويتضح أن الميزانية تبين وضعية المؤسسة [رأس المال ، ديون المؤسسة، حقوق المؤسسة، التثبيتات..الخ]، و في حالتنا هذه تبين وضعية المؤسسة أثناء انطلاق النشاط و تسمى الميزانية الافتتاحية أي الميزانية التي تبدأ بها المؤسسة نشاطها،
- تعرف الميزانية على أنها صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في وقت ما أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول و عناصر الخصوم مجتمعة في تاريخ محدد،
- للميزانية تاريخ و كل ميزانية بدون تاريخ لا معنى لها، إذ أنها الصورة الفوتوغرافية لوضعية المؤسسة في وقت ما، علما أن الصورة تتغير مع مرور الزمن.
- يرتب المحاسبون عناصر الأصول حسب سيولتها (قدرة تحويلها إلى نقود سائلة) من اقل من سيولة إلى الأكثر سيولة، فعناصر التثبيتات اقل سيولة من عناصر المخزونات،وهذه الأخيرة اقل سيولة من الصندوق.
- أما عناصر الخصوم ترتب بحسب درجة استحقاقها المتزايدة فيكون ترتيب الديون (الديون الطويلة لآجل، المتوسطة و القصيرة الأجل على التوالي.
- الميزانية دائما متوازنة.

- أول ملاحظة منطقية أن مجموع مواردنا يساوي مجموع استخداماتنا

أي مجموع الأصول = مجموع الخصوم، أي أن قيمة موجودات المؤسسة تتساوى مع مصادر الأموال التي جاءت بهذه الموجودات (الأصول).

- عند نهاية الدورة المحاسبية تحدد نتيجة المؤسسة من ربح أو خسارة بمقدار الزيادة أو النقصان على التوالي في قيمة أصول المؤسسة مقارنة بخصومها خلال فترة معينة ، أي الزيادة في قيمة الأصول عن الخصوم خلال فترة معينة تدل على أن نتيجة المؤسسة " ربح"،وتحسب :

نتيجة المؤسسة = مجموع الأصول – مجموع الخصوم وينتج عن ذلك إما:

- **الأصول > الخصوم** ←— النتيجة **ربح** وتقيد(تكتب أو تضاف)في جانب الخصوم أي تضاف إلى رأس المال ،(تبقى الميزانية متوازنة)
- **الأصول < الخصوم** : النتيجة **خسارة** وتقيد في جانب الخصوم مخصومة من رأس المال أي تخفض في رأس المال،(تبقى الميزانية متوازنة)

- يمكن أن نحسب نتيجة المؤسسة بمقارنة إيرادات المؤسسة مع المصاريف التي ساهمت في تحقيقها خلال الدورة المحاسبية أي:

نتيجة المؤسسة = مجموع الايردات – مجموع المصاريف

- يمكن التعبير عن تأثير كل عملية مالية في شكل زيادة أو نقص في عنصرين أو أكثر من عناصر الميزانية، أي تغير في هيكل الميزانية،

مهما كانت العمليات المالية فإنها لن تؤدي إلى الإخلال بتوازن الميزانية ففي حالة الاختلال المؤقت بين الأصول والخصوم يعني وجود نتيجة ربح أو خسارة حيث تضاف النتيجة إذا كانت ربحا إلى رأس المال أما إذا كانت خسارة فتخصم من رأس المال لإحداث التوازن وذلك في الميزانية الختامية _ Bilan De Fin D'exercice.

جامعة زيان عاشور -الجلفة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الأستاذ: طعيبة محمد سمير